الرسائل الرئيسية

شاركت الجمهورية العربية السورية في قمة الأمم المتحدة التي اعتُمدت فيها أجندة التنمية المستدامة 2030، انطلاقاً من إيمانها بأهمية التعاون الدولي المتعدد الأطراف للارتقاء بالتنمية وتحقيق الرفاه، والتزامها بالإجماع الدولي بخصوص هذه الأهداف، إضافة إلى قناعتها بأن العالم بحاجة إلى خطة عمل شاملة للقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة بصورة متكاملة ومتوازنة. ولأن هذه الأجندة تنطبق على جميع البلدان، وتأخذ في الحسبان "الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية".

لقد حققت بلادنا خلال الألفية الماضية معدلات نمو اقتصادي جيدة ومستقرة، ونفّذت خططاً طموحة للإصلاح تتماشى مع الإمكانيات المتاحة في جميع المجالات. وانخفض نسبياً اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط، في مقابل تحسن في تركيبه الهيكلي، وفي مساهمة العوامل النوعية في النمو. وحُققت كذلك نجاحات كبيرة في التنمية الإنسانية، وخاصةً المتصلة بالصحة والتعليم وخدمات الإسكان وتمكين المرأة؛ وهذا ما جعل سورية من الدول التي صنفت سابقاً بأنها تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية الألفية.

غير أن هذا الوضع تغير جذرياً بعد 2011، حين اندلعت حرب مركبة دمرت جزءاً كبيراً من مقدراتنا، إضافة إلى تسببها بنزوح أو تهجير أو لجوء أعداد كبيرة من السوريين. وقد ساهمت في اندلاع هذه الحرب عوامل مختلفة، أهمها الإرهاب والتدخلات العسكرية الخارجية التي انخرطت فيها دول فاعلة في القرار الدولي وفي التأثير على المنظمات الأممية والدولية.

هذه التدخلات المخالفة للقانون الدولي، إضافة إلى التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب المفروضة على بلادنا، تتسبب اليوم في إطالة أمد الحرب وما يرتبط بها من أزمات، وفي موجات نزوح ولجوء جديدة؛ بل إن بعض ما يحصل يرقى إلى مصاف الابتزاز والضغط السياسي والمالي الدولي، الذي تمارسه بعض الدول في عملية اتّجار بالبشر واستغلال للاجئين السوريين، بعدة وسائل بما في ذلك، استخدامهم كوسيلة للحصول على منافع من دول أخرى.

استمرار هذا الوضع هو انتهاك للقانون الدولي ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وانتهاك لحق الشعوب في التنمية، سواء أكان الحق في السيادة، أم الحق في اختيار مسارات التنمية، والسيادة على الموارد التي هي شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد سعت الجمهورية السورية دوماً لأن تكون عضواً فاعلاً في الجماعة الدولية، ملتزماً بالقانون الدولي، اقتناعاً منها بأن الشراكة الدولية لأجل التنمية والسلم هي الطريق لرفاه البشرية. غير إننا لا نشعر أن سعينا للشراكة يلاقي الاستجابة المطلوبة من أطراف كثيرة قوية في المنظومة الدولية، لا بل نقابل بالتدخل العسكري والحصار السياسي والاقتصادي، وتعطيل جهود إعادة الإعمار. إن شعار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بـ"ألا يتخلف أحدٌ عن الركب"، يعني الإقلاع عن استبعاد دول بكاملها من مسار التنمية، هو ما نعاني منه في سورية، بسبب الحصار الذي يضر بشعبنا وبجهود التنمية لدينا.

وهذه رسائلنا الموجهة إلى المجتمع الدولي، وإلى أنفسنا، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وتحقيق مبدأ "ألا يتخلف أحدٌ عن الركب":

1- تحقيق السلم والأمان في بلدنا، مع بذل الجهود لإيقاف أعمال العدوان والإرهاب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي ولسيادة سورية، بغية التوصل إلى حل سياسي يستند إلى الإرادة الوطنية، ويحاصر الإرهاب، ويحقق المصالحة الوطنية، ويعيد اللاجئين والنازحين، ويضمن الأمن والاستقرار.

2- إدانة التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب المخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تنتهك الحق في التنمية، وتعيق تحسين مستوى المعيشة، والمطالبة بإنهائها؛ مع تمكين السلطات الشرعية من السيادة على الموارد الطبيعية المؤثرة في إطلاق عجلة الاقتصاد وإعادة الإعمار.

3- وقف حرمان سورية من عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية، وتجميد أصولها، ومنع المؤسسات السورية، من القيام بدورها في توفير مستلزمات عيش المواطنين.

4- تقديم مساعدة دولية، كافية وغير مشروطة، بغية إعادة الإعمار، وبناء الاقتصاد السوري على أسس مستدامة، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

5- تتعهد الحكومة السورية بوضع السياسات الوطنية المتكاملة لإطلاق عجلة التنمية، انطلاقاً من تنفيذ الخطة التنموية لسورية في ما بعد الحرب، وهي الترجمة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

6- توسيع ومأسسة قاعدة المشاركة في تنفيذ الخطط التنموية، ولاسيما مع القطاع الخاص والوسط الأكاديمي والمجتمع الأهلي والإعلام، إضافة إلى تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في سورية، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛ وذلك لضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

7- التزام الحكومة السورية بوضع الآليات التي تكفل تنفيذ الأنشطة التي تضمن مشاركة مختلف مكوّنات الشعب السوري، على امتداد الأراضي السورية، في تحقيق أهداف التنمية.

8- تطلّع الحكومة السورية لإقامة شراكة دولية عادلة، والتزامها بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان والعدالة والمساواة، وسعيها لتحقيق التنمية التي لا تغفل أحداً؛ ودعوة جميع لأطراف الدولية والإقليمية لأن يكونوا شركائنا في تحقيق ذلك.

9- مطالبة حكومات بعض الدول بالعدول عن سياسة فرض "اللاءات" على رفع التدابير القسرية الاقتصادية أحادية الجانب، والتطبيع مع الحكومة السورية، ودعم جهودها التنموية، بغية تعزيز البيئة المناسبة وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعودة اللاجئين والمهجرين بأمان وكرامة.

10- ضمان مشاركة فاعلة للدول النامية في إدارة المؤسسات الاقتصادية العالمية، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التزاما بالهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.